تغير السياسة الأمريكية بين عهدي الرئيسين دونالد ترمب وجو بايدن اتجاه الملف النووي الإيراني

The change American politic between president Donald Trumps and Jeo Biden towards Iranian nuclear activities

الباحثة: فاتن يوسف، جامعة التن باش، تركيا

fatenyousefkh03@gmail.com

الملخص: البحث سيتمحور حول دراسة تغيير السياسة الأمريكية بين إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب والرئيس جو بايدن، خصوصا فيما يتعلق بالتعامل مع الملف النووي الإيراني، البحث سيتناول هذه الطرق ويشرح الخلفية التاريخية للنشاط النووي الإيراني والطرق التي استخدمها المجتمع الدولي للحد من هذه النشاط، كما سيتناول البحث أدوات الضغط الإيرانية على المجتمع الدولي لحماية نشاطها النووي والصاروخي، كما سيتناول أيضا أدوات الضغط الأمريكية على إيران للحد من نشاطها النووي وحماية المنطقة من هجماتها الصاروخية، البحث سيركز على النهج الذي اتبعه الحزب الجمهوري مع إيران والمتمثل بإدارة ترمب، كما سيقارن بنهج الديموقراطيين المتمثل بإدارة جو بايدن، المنهجية التي استخدمت في البحث هي التحليلية والتاريخية والمنهج المقارن، وذلك للوصول إلى النتائج النشودة من اجراء البحث، وبعد استخدام هذه المنهجيات والبحث في المصادر توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هدف الادارات الأمريكية المتعاقبة هو الحد من النشاط النووي الايراني والسيطرة على نظام الصواريخ الباليستية الإيرانية، لكن طرق الوصول إلى هذا الهدف تختلف باختلاف الرؤساء والأحزاب التي ينتمون إليها ونهج هذه الأحزاب في التعامل مع الملفات المهمة.

الكلمات المفتاحية: البرنامج النووي الإيراني، العقوبات الأمريكية، المجتمع الدولي، الصواريخ الباليستية، السياسة الأمريكية.

Abstract: Papers will be focused on studding of the comparison of the American politic between ex- president Donald Trump and Jeo Biden towards the Iranian nuclear, the papers will discussed the historical background of the relations between Iran and USA, and the historical facts about Iranian nuclear activities, the paper will discuss the pressure ways which United States use to reduce the activities of Iran, to reach to the aim of my search we use many methods such as; analysis, historical and comparison method, the result of research is the American views in middle east is not change, but the policy is change between US administrations

Keywords: Iran Nuclear, US sanctions, International Community, US policy, Iranian ballistic missile.

المقدمة:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقييد القدرات الإيرانية ومنعها من امتلاك الأسلحة النووية ونظامصواريخ متطور، اتخذت لتحقيق هذا الهدف سلسلة من الاجراءات تجاه إيران وحلفاؤها،هذه الاجراءات والأساليب تغيرت باختلاف سياسات الادارات الأمريكية المتعاقبة بين باراكأوباما ودونالد ترمب وجو بايدن، ما أنعكس على تطور المشهد وعلاقات إيران مع المجتمعالدولي، هذه الاجراءات لم تقتصر على الولايات المتحدة، بل اتخذ الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إجراءات مماثلة بسبب مخاوفها من تطوير إيران برنامجها النووي والصاروخي، إضافة التي تدخلها في دول منطقة الشرق الأوسط وعدم التزامها بالقوانين الدولية وعدم تعاونها مع لجان المنظمة الدولية للطاقة الذرية، أسباب دفعت بفرض عقوبات على إيران كان لها تأثير كبير على اقتصادها وبناها التحتية وعلاقاتها الخارجية.

البحث سيتضمن عرض مفصل لتطور النشاط النووي الإيراني ورد الفعل الدولي بشأن هذا الملف، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وهو محور البحث الأساسي.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث بالتعرف على مسارات السياسة الأمريكية تجاه إيران ونشاطها النوويوالصاروخي، وانعكاس هذه المسارات على بعض المواقف الدولية ولاسيما دول أوروبا، التعرف على وسائل الضغط الأمريكية على إيران ورد فعل إيران على هذه الوسائل.

مشكلة البحث:

البحث سيتناول اختلاف السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني بين ادارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب والحالي جوبايدن، مشكلة البحث تكمن في التعقيدات التي شابت السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني والأساليب التي أتبعتها الادارات الأمريكية المتعاقبة للضغط على إيران، البحث سيناقش ويجيب على الأسئلة التالية للوصول إلى أهدافه المنشودة:

كيف تعامل الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب مع إيران للضغط عليها في الحد من نشاطها النووي؟

كيف تعامل الرئيس جو بايدن مع إيران لتحقيق طموح الولايات المتحدة في الحد من برنامج إيران النووي وبرنامجها الصاروخي؟

ماهي أساليب الضغط التي أستخدمتها الإدارتين على إيران؟

ماموقف المجتمع الدولي من قرارات ترمب وبايدن؟

أهداف البحث:

بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

-تغيير السياسة الأمريكية بين إدارتي الرئيس دونالد ترمب وجو بايدن فيما يخص الملف النووي الإيراني.

-انعكاس تغيير السياسة الأمريكية فيما يخص الملف النووي الإيراني على المواقف الدولية من الملف.

منهج البحث:

للوصول إلى أهداف البحث المنشودة لنعتمد المناهج التالية:

المنهج التاريخي: استعراض نبذة عن تاريخ النشاط النووي الإيراني وتطوره، إضافة إلىتاريخ العقوبات على إيران وذلك لمعرفة جذور الأزمة بين إيران والغرب، إضافة إلىاستعراض المواقف الأمريكية وكيف تطورت في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمبوصولا إلى عهد الرئيس جو بايدن.

المنهج التحليلي: هذا المنهج يخدم البحث لتحليل السياسة التي اتبعها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب ومقارنتها بسياسة بايدن، والأسباب التي أدت إلى هذا الاختلاف الذي يعكس سياسةالحزبين الجمهوري والديموقراطي.

المنهج المقارن: تمت الاستفادة من هذا المنهج للقيام بمقارنة بين الرئيسين دونالد ترمب وجو بايدن وطريقة تعاملهما مع الملف النووي الإيراني، كما ساعدنا هذا المنهج في القيام بمقارنة بين الأساليب التي أستخدمها كلا الرئيسين للضغط على إيران للتخلي عن برنامجها النووي أو جعله تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

1. النشاط النووي الإيراني

1.1.لمحة تاريخية عن نشاط إيران النووي

سمحت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1950 بامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، وشجعت على توقيع اتفاقية تعاون مع إيران في هذا المجال عام 1957، الولايات المتحدة لديها سببان لتوقيع هذه الاتفاقية، السبب الأول اقامة علاقات تجارية واستثمار القدرات الإيرانية في مجال التكنولوجيا النووية المدنية مثل الطب، والسبب الثاني استراتيجي، ويكمن في التعاون والوقوف ضد النفوذ الروسي خصوصا لأن إيران تربطها حدود مع الاتحاد السوفيتي، التعاون بين طهران وواشنطن نتج عنه انشاء مركز طهران للأبحاث النووية، الشاه محمد رضا بهلوي وقع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) عام 1968 وذلك لطمئنة الحلفاء بأن بلاده لاتهدف إلى امتلاك سلاح نووي، إيران أصبحت إيران فضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1974، وفي نفس العام كانت إيران أول دولة في الشرق الأوسط تقدم مشروع قرار يقترح جعل المنطقة

خالة من السلاح النووي، هذه الخطوة أكدت نية طهران استخدام برنامجها النووي للأغراض السلمية، وعدم تهديد دول المنطقة، شاه إيران خطط لتطوير البرنامج النووي في بلاده وبناء قرابة 23 محطة نووية بحلول نهاية القرن العشرين، لكن الثورة الإيرانية التي اندلعت عام 1979 واشتعال الحرب العراقية الإيرانية عام 1980تسببت بتعثر هذه الخطة(1) .

النشاط النووي الإيراني أثار قلق المجتمع الدولي وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، ما دفعها للضغط على الشركات التي كانت إيران تتعامل معها لدعم نشاطها النووي، هذه الضغوط تسببت بالغاء شركة كرافتويرك الألمانية اتفاقياتها مع إيران بشأن بناء منشأة بوشهر النووية ، بعد أن بنت هذه الشركة حوالي 80٪ من منشأة بوشهر النووية، لكن إسبانيا والأرجنتين

عرضتا على إيران بناء المنشآة، لكن الضغط الأمريكي طال الدولتين ومنعهما من إتمام هذه الخطوة، الضغط الأمريكي لم يمنع إيران من مواصلة طموحها في تطوير برنامجها النووي، إذ اشترت 531 طنا من الكعكة الصفراء من ناميبيا عام 1982 ، وحولتها إيران إلى 28 كيلوجرامًا من ثاني أكسيد اليورانيوم. بين عامي 1983 و 1987 ، كما طورت إيران أيضًا أجهزة طرد مركزي P–1 ، حصلت على التصميم من باكستان.

زعيم الثورة الاسلامية الإيرانية روح الله الخميني كان يجد بالبرنامج النووي الإيراني حجة للغرب للتدخل في شؤون إيران الداخلية في مجالات عدة أهمها الاقتصاد والطاقة والنظام السياسي في إيران، فيما كان يرى بتطوير النشاط النووي إهدار للمال العام وموارد الدولة، هذه الأفكار دفعته لاتخاذ قرار بتقليص البرنامج النووي تدريجيا ثم إيقافه، إذ كان يفكر بتحويل منشأة بوشهر النووية إلى مخزن قمح ، أيدلوجية الثورة الإسلامية خفضت القدرة النووية في إيران ووتسببت بمغادرة علماء نوويون من إيران إلى دول الغرب ، إذ غادر قرابة 4500 شخص يعملون في المجال النووي في إيران بعد اندلاع الثورة الإسلامية. لكن إيران استعادت برنامجها النووي تدريجيا بعد وفاة الخميني عام 1989، وأصبح هاشمي رفسنجاني رئيسا لإيران، إذ عرف رفسنجاني بأنه أكثر اعتدالا وانفتاحا على الغرب، ترك خروج إيران من حربها مع العراق التي استمرت 8 أعوامأعباء

(1)Tsegaye. Kebede, (2011), Iran's Nuclear Program, P 25

اقتصادية كبيرة، إذ دمرت الحرب البنى التحتية في إيران بشكل كبير، وسعت إيران خلال هذه الفترة إلى ترميم علاقاتها مع الغرب حتى تتمكن من استئناف برنامجها النووي، لاسيما بعد أن تعرضت إلى ضربات بالأسلحة الكيمياوية خلال حربها مع العراق، ما خلق لديها حافزا كبيرا لاستعادة برنامجها النووي الذي تراجع في عهد الخميني، أبرز ما تميزت به هذه الفترة هل علاقات إيران مع باكستان، إذ توصلت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية– الباكستانية إلى اتفاق لتدريب ست إيرانيين في مؤسسة الدراسات النووية الباكستانية.

كان للصين وروسيا دور كبير في نقل التكنولوجيا النووية الإيرانية، إيران اعتبرت الصين وروسيا شركاء استراتيجيين مستعدين لقبول مبدأ المقايضة في تعاملهم مع إيران، خصوصا في السنوات الأخيرة للحرب الباردة، عام 1990 وقعت إيران بروتوكولا لإعادة بناء مفاعل بوشهر ، تراوحت قيمته من 2.9 إلى 4.6 مليار دولار ، بعد تراجع الشركات الغربية عن إعادة بناء مفاعل بوشهر ، وتحول هذا البروتوكول إلى تعاون نووي، ما أثار قلق الولايات المتحدة ودفعها للضغط على دول أوروبا لمساعدتها على وقف التعاون الروسي الإيراني، على الرغم من ان مفاعل بوشهر لن تكون قادراة على تصنيع سلاح نووي، لكن الولايات المتحدة كانت تخشى من تدريب العلماء الإيرانيين على تشغيل المفاعل(2).

إيران لم تستطيع اخفاء أنشطتها النووية عن المجتمع الدولي، ففي عام 2000 كشفت جماعة معارضة المعروفة بأسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية عن وجود موقعين نووين قيد الانشاء، أحدهما منشاة تخصيب اليورانيوم نطنز تحت الأرض، والثاني منشأة المياه الثقيلة في آراك، هذه المعلومات أثارت مخاوف المجتمع الدولي ودفعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقيق في هذه التصريحات، وأضطرت إيران للاعتراف بذلك، مواد بناء المنشأة التي تحدث عنها المجلس الوطني للمقاومة كانت قادمة من الصين([3]) .

([2])Tsegaye. Kebede, (2011), Iran's Nuclear Program, P 40-47

(3)Tagma. H & Lenze .P, (2020), Understanding and Explaining the Iranian Nuclear Crisis, London, Library of Congress Control Number: 2020943841, P 50

2.1. موقف الغرب من أنشطة إيران النووية

تنامي أنشطة إيران النووية وطموحها بتطوير هذه الأنشطة أثار قلق المجتمع الدولي، حتى بعد تطمينات طهران بأن برنامجها النووي لأغراض سلمية، لاسيما بعد فوز محمود أحمدي نجاد في الانتخابات عام 2005 وتصاعد الخطاب الشعبوي الذي كسر الأجندة الدبلوماسية التي كانت إيران ماضية فيها مع المجتمع الدولي، أحمدي نجاد أوصى باستئناف تخصيب اليورانيوم ورفض مساعي أوروبا في التوصل لحلول ترضي جميع الأطراف، سلوك أحمدي نجاد ترسخت بعد الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة في حربيها مع العراق وأفغانستان، ما دفعها للتخلي عن فكرة استخدام الحل العسكري مع إيران، ما أعتبره أحمدي نجاد انتصارا يحمي بلده من استهداف اقتصادها ومنشآتها النووية(4).

الولايات المتحدة استبدلت الحل العسكري مع إيران بحرب اقتصادية متمثلة بفرض العقوبات عليها، هذا الموقف لم يقتصر على واشنطن فقط بل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أيضا، في سبتمبر 2006 فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات على بنك صادرات إيران ومنعته من التعامل مع المؤسسات المالية الأمريكية ولو بشكل غير مباشر، كما بدأت الولايات المتحدة بالضغط على شركائها الأوروبيين لمنعهم من التعامل مع إيران، في ديسمبر من العام نفسه صوت مجلس الأمن الدولي على أربع مجموعات من العقوبات، شملت 43 فردا و78 كيانا مرتبطا ببرنامج إيران النووي والصاروخي وتم تجميد أصول 12 فردا، وذلك وفق القرار 1737 لمجلس الأمن الدولي، كما طالبت الدول الأعضاء في المجلس بعدم مساعدة إيران في برنامجها النووي أو أي أنشطة تتعلق بتطوير أسلحة الدمار الشامل، مخاوف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تطور نشاط إيران النووي انعكس على منظمة الأمم المتحدة ودفعها إلى اعماد القرار 1747 في مارس 2007، وشددت العقوبات على إيران وتجميد أصول 13 كيانا جديدا مرتبطا ببرنامج إيران النوي وفرض حظر على مشتريات الأسلحة الإيرانية وإيصال القوض إلى إيران، وفي عام 2008 أصدرت

(4) Hadžikadunić. E, (2014), Understanding Iranian Foreign Policy –The Case Of Iranian Nuclear Program-Epiphany Journal of Transdisciplinary Studies, P 9-10

الأمم المتحدة القرار 1803 الذي تم بموجبه توسيع قائمة عقوبات جديدة شملت أشخاصا مرتبطين بنشاط إيران النووي، شملت هذه العقوبات حظر سفر وحظر تزويد إيران بمعدات مدنية أو عسكرية، كما أصدرت الأمم المتحدة في يونيو 2010 قرار 1929 فرضت بموجبه قيود على استثمارات ايرانية وبيع الاسلحة الثقيلة، وتوالت العقوبات على إيران خلال هذه السنوات في محاولة يقوم بها المجتمع الدولي للضغط على إيران وتضييق الخناق عليها للكف عن تطوير برنامجها النووي، في عام 2010 فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على إيران وحر تقديم المساعدة الفنية أو نقل التكنولوجيا النفطية إلى إيران، كما حظر أنشطة بعض البنوك الإيرانية، كما وسع الاتحاد الأوروبي القائمةالتي وضعتها الأمم المتحدة بحظر سفر شخصيات إيرانية، وأضاف أسماء جديدة للقائمة، وفي تشرين الثاني 2011 شددت الولايات المتحدة عقوباتها على الأشخاص الذين يقدمون الدعم لتطوير قطاع النفط الإيراني، وفي ديسمبر من العام نفسه جمدت عدد من المؤسسات المالية الدولية تعاملاتها مع البنك المركزي الإيراني وقطاع النفط، وفي عام 2011 جمد الاتحاد الأوروبي أصول 243 كيانا إيرانيا ونحو 40 فردا إضافيا تم منعهم من الحصول على تأشيرات، وفي عام 2012 شددت واشنطن عقوباتها على إيران في قطاعي النفط والبتروكيمياويات اللذين يستهدفان قطاع انتاج السيارات والعملة الإيرانية، كما بدأ الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات تدريجية على قطاع النفط الإيراني.

توالت العقوبات الدولية على إيران وتم تضييق الخناق عليها خلال عامي 2010 و2013، كما ظلت إيرات خلال عهد أحمدي نجاد بعيدة عن مسار المفاوضات مع دول الغرب بشأن برنامجها النووي، على الرغم من محاولات ادارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بالدخول في جولات مفاوضات من خلال مجلس الأمن الدولي، فشل هذه المفاوضات دفع واشنطن إلى فرض العقوبات على ايران بسبب مواقفها الاحادية، كما قدم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما حلولا دبلوماسية، لكن تصاعد لهجة أحمد نجاد العدائية قوضت هذه الجهود، لاسيما بعد أن أعلنت ايران نيتها زيادة تخصيب اليورانيوم من 3% إلى 20%، وهي خطوة مهمة لزيادة قدرات إيران النووية، وتثير مخاوف المجتمع الدولي بشكل كبير لأن إيران بذلك كانت ستقترب من المستوى العسكري

بتخصيب اليورانيوم، في وقت كانت تتحدث به إيران عن أغراض سلمية لبرنامجها النووي، في عام 2012 أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا يؤكد أن إيران خصبت 6876 كغم من اليورانيوم بنسبة 3 بالمئة، وخصبت 189 كغم بنسبة 20 بالمئة، ما يعني أن كمية اليورانيوم المخصب بنسبة 20 بالمئة لاتتجاوز 200 كغم، لكنه أثار قلق المجتمع الدولي من استمرار ايران بتخصيب اليورانيوم حتى تصل إلى نسبة تمكنها من صناعة قنبلة نووية[5].

مواصلة ايران ببرنامجها النووي وتطوره على الرغم من العقوبات التي فرضت عليها من أطراف دولية عدة ومحاولات المجتمع الدولي محاصرتها اقتصاديا، دفع القوى الغربية إلى البحث عن سبل أخرى تحد من نشاط إيران النووي أو تجعله تحت سيطرة المجتمع الدولي، كما كان لفشل الولايات المتحدة في العديد من الأزمات الإقليمية مثل الحرب في سوريا والمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين إضافة الى فشلها في السيطرة على خطر تنظيم داعش الذي كان يتمدد إلى عدد من دول العالم، كما أن القوى الغربية شعرت بأن إيران تسعى لكسب الوقت للوصول إلى طموحها النووي وفرضه كأمر واقع على المجتمع الدولي، كل هذه العوامل مجتمعة دفعت القوى العالمية لإيجاد ورقة تقيد طموح إيران ومساعيها بامتلاك سلاح نووي يهدد الأمن العالمي، كما ترى القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

خاضت القوى العالمية مفاوضات حثيثة مع إيران لمدة 18 شهرا في جنيف وفيينا ونيويورك ولوزان، تمحورت هذه المفاوضات حول رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية وحتى الأممية التي فرضت على إيران مقابل احترام إيران التزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن نشاطها النووي، جولات المفاوضات هذه خلصت إلى مفاوضات أخرى بين كل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وروسيا والصين مفاوضات وإيران (5+1) في لوزان امتدت من 26 مارس

(5)Hadžikadunić. E, (2014), Understanding Iranian Foreign Policy –The Case Of Iranian Nuclear Program-Epiphany Journal of Transdisciplinary Studies, P 11-16

وحتى 2 أبريل، للتوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني ونشاطات إيران النووية المثيرة لقلق القوى العالمية، في 2 أبريل

عقدت فرديكا موكيريني الممثل السامي للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي مؤتمرا صحفيا مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف للاعلان عن توصل ايران والاتحاد الأوروبي للخطوط العريضة لإطار اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، على أن يتم انهاء تفاصيل الاتفاق في 30 يونيو 2015، وكانت أهم بنود الاتفاق:

1- يخفض مخزون إيران من اليورانيوم منخفض التخصيب بمقدار 98% أي من (1,000) كيلوغرام إلى (300) كيلو غراما، لمدة 15 عاما، كما يقتصر تخصيب اليورانيوم في إيران على نسبة (3.67%) وهي النسبة الكافية لتوليد الطاقة النووية للأغراض السلمية المدنية والبحثية.

2- تقلل إيران ثلثي أجهزة الطرد المركزي (الآلات الأسطوانية المستخدمة في تخصيب اليورانيوم)، إذ كانت ايران تملك 19,000 جهاز يعمل منهم 10,000، اشترط الاتفاق أن يقلل عمل هذه الأجهزة إلى 6,104، والسماح لـ 5060 منهم بتخصيب اليورانيوم لمدة عشر سنوات من تاريخ توقيع الاتفاق.

3- ايقاف تخصيب اليورانيوم في موقع فدرو لمدة خمسة عشر عاما على الأقل، وتحويل نشاطه إلى مركز أبحاث نووية، فيزيائية وتكنولوجية، كما يسمح لموقع فدرو بالاحتفاظ بـ 1044 جهاز طرد مركزي في ست مجموعات بجناح واحد في الموقع.

4- لا تنشأ إيران أي مرفق جديد لتخصيب اليورانيوم لمدة أربعة عشر عاما من تاريخ توقيع الاتفاق، كما لن تسمح لإيران ببناء مفاعلات مياه ثقيلة إضافية أو تجميعها لمدة أربعة عشر عاما أيضا.

5- القيام بتعديلات على كثير من المرافق النووية لتخفيض خطر الانتشار وتخفيض أجهزة الطرد المركزي في مجمع آراك واعادة بناء المجمع تصميم يحضى بموافقة المجتمع الدولي، وبذلك سيستحيل عليها انتاج بلوتنيوم لتصنيع الأسلحة النووية.

6- تواصل إيران العمل على تطوير تخصيب اليورانيوم على أن يقتصر العمل في مرفق نطنز ولمدة ثمان سنوات.

7- تنفيذ نظام تنفتيش شامل والطلب من إيران السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدخول إلى جميع المرافق الإيرانية، ومنها مرفق بارجين العسكري، لمراقبة والتأكد من وفاء إيران بالتزاماتها وإنها لاتقوم بتحويل أي مواد انشطارية.

8- رفع العقوبات المتعلقة بالأسلحة النووية عن إيران بعد تحقق الأمم المتحدة من القيام بالعديد من الخطوات الرئيسية، وفي حالة انتهاك إيران لشروط الاتفاق ستعود تلك العقوبات تلقائيا.

9- ستبقى العقوبات المتعلقة بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية لمدة ثمان سنوات، بينما ستبقى العقوبات على بيع الأسلحة التقليدية إلى إيران خمس سنوات.

الاتفاق حقق لإيران عدد من المكاسب أهمها الاعراف بسلمية برنامجها النووي وهو دليل على مصداقيتها أمام المجتمع الدولي، بعد سنوات حاولت اثبات سلمية هذا البرنامج الذي أثار قلق القوى العظمى، وعلى الرغم من تقليص حق إيران في تخصيب لايورانيوم الذي وصل إلة 4%، إلا أنه اعتراف ضمني بحق إيران في التخصيب بعد أن منعت من القيام بهذه الأنشطة، وهذه تعتبر مكسب ثاني حصلت عليه إيران بموجب الاتفاق، أما فيما يتعلق بالمكاسب التي حصلت عليها إيران بخصوص أجهزة الطرد المركزي، فهي لم تتلف بموجب الاتفاق واستبدل الحديث منها بأجهزة الجيل الأول في المتطورة إضافة إلى السماح لـ5060 جهازا لتخصيب اليورانيوم، وهذا يعني إيران تمكنت من الحفاظ على البنى التحتية الخاصة بنشاطها النووي، يضاف إلى هذه المكاسب التكنولوجية هناك انجازات اقتصادية حققتها إيران من هذا الاتفاق، أهمها رفع العقوبات عن البنوك والشركات الإيرانية بما يسمح لها

بممارسة الأنشطة الاقتصادية بحرية أكثر والانفتاح على العالم بشكل أوسع، إضافة إلى إبداء رغبة عدد من الدول العظمى بعودة العلاقات مع إيران مثل ألمانيا، وهو بطبيعة الحال يصب

بمصلحة إيران الاقتصادية، كما حصلت إيران بموجب الاتفاق على 100 مليار من الأموال المجمدة في الخارج وعودة الصادرات النفطية الإيرانية كما كانت في السابق[6].

المكاسب التي حصلت عليها إيران من الاتفاق النووي لم تدم طويلا، ولم تتمكن إيران من التخلص من أعباءها الاقتصادية لأن الوقت لم يسعفها، إذ كان لانشغال إيران بالقضايا الخارجية وانفاق جزء كبير من ميزانيتها على التسليح أثر كبير في إنهاك إيران ماديا ما جعل من مشروع التوسع الإيراني الخارجي يمثل حجرة عثرة أمام نمو اقتصاد إيران لأنه كان سببا في إهدار أموال كانت الميزانية الإيرانية أولى بها، لاسيما بعد سنوات طويلة من الحصار والعقوبات والعزلة الاقتصادية الدولية التي عاشتها إيران قبل إبرام الاتفاق النووي، ما ادى إلى ظهور بوادر غضب شعبي ونقمة على سياسة إيران الخارجية وتدخلها في الشؤون الخارجية والانفاق على هذه المشاريع في وقت يعيش فيه الشعب الإيراني أزمة اقتصادية وتعاني العملة من انهيار كبير، لاسيما مع ازدهار السوق السوداء لتبادل الدولار الأمريكي، وانسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب عام 2018 من الاتفاق النووي، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى احتجاجات شعبية شهدتها مدن إيرانية مطلع 2018[7].

2. السياسة الأمريكية تجاه نشاط إيران النووي

1.2 سياسة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب مع إيران

تغيرت أساليب الولايات المتحدة في التعامل مع الملفات بتعاقب الادارات الأمريكية، وإن لم تتغير الاستراتيجية والخطط المرسومة للتعامل مع كل ملف، وكانت إيران ضمن الملفات التي تعاملت معها الادارات الأمريكية المتعاقبة بشكل مختلف وإن كان هدفها واحد، وهو الحد من نشاطها النووي وتدخلها في دول المنطقة ودعم الجماعات المسلحة فيها، هذا الجزء من الورقة البحثية

(6) لاوند. فيان & الشيباني. عدنان، (2019)، الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الدولية والإقليمية/ دراسة في الجغرافية الياسية، جامعة بغداد، ص 37-40.

غربي. هيبة، (2019)، مجلة مدارات إيرانية, المركز الديموقراطي العربي، المجلد (02)، برلين، ص162) 7(

سيتناول المقارنة بين سياستي الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب والحالي جو بايدن، والأساليب التي أتبعها كل منهما لبلوغ الهدف المنشود.

عرفت فترة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب بزيادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران وحلفائها في المنطقة، وتضييق الخناق عليهم، وذلك لإجبار إيران على الجلوس على طاولة المفاوضات، وتوقيع اتفاق جديد، يختلف عن ذلك الذي وقعه الرئيس باراك أوباما والذي اعتبره ترمب بأنه يفسح لإيران المجال لتخصيب اليورانيوم والوصول إلى صناعة سلاح نووي، وهو ما لم يتمكن ترمب من الوصول إليه بسبب تمسك الدول الموقعة للاتفاق عام 2015 على الالتزام ببنوده، وعدم اتباع النهج الذي تقوم به الولايات المتحدة.

اختلاف السياسة الأمريكية في عهد ترمب عن سلفه أوباما يعود إلى عدة عوامل أهمها التطور العسكري الإيراني وخصوصا برنامج الصواريخ الباليستية متوسطة وبعيدة المدى، والشكوك حول قدرة هذه الصواريخ بحمل رؤوس نووية، إضافة إلى المخاوف من تدخلها الإقليمي في شؤون بلدان المنطقة مثل سوريا والعراق واليمن، كما كان لرفض الاتفاق النووي في الداخل الأمريكي أثره الكبير في اتباع ترمب نهج التصعيد مع طهران "8صفحة "

ترجم ترمب هذا التصعيد بقراره الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات اقتصادية قاسية على إيران وحلفاءها في المنطقة، واتباعه خطط يحاول من خلالها محاصرة إيران وتضييق الخناق عليها، وهو أسلوب عبر من خلاله ترمب عن رفضه لسياسة أوباما مع إيران متهما إياه بإفساح المجال إلى إيران للتمادي في نشاطاتها، الانتقادات التي وجهها ترمب لأوباما لا تقتصر فقط على سياسته مع إيران، بل قام ترمي بالانسحاب من عدة اتفاقيات دولية وشراكات كانت تربط الولايات المتحدة بجهات دولية عده.

كما ذكرنا آنفا فإن أقوى سلاح أستخدمه ترمب تجاه إيران هو فرض العقوبات عليها، وكانت هي الأقسى من بين الادارات الأمريكية المتعاقبة، إذ دخلت أول مجموعة حيز التنفيذ في آب 2018 وفقا للأمر التنفيذي رقم 13846 لعام 2018، والتي أستهدفت التعاملات المالية وواردات المواد الأولية وقطاعي السيارات والطيران التجاري

أعقبتها مجموعة ثانية دخلت حيز التنفيذ في تشرين الثاني 2018، طالت أنشطة نفطية وموانئ وتحويلات مالية من وإلى البنك المركزي الإيراني، إضافة إلى خدمات الاكتتاب والتأمين وإعادة التامين[8].

وطالت هذه العقوبات عدد من المسؤولين الإيرانيين أبرزهم الزعيم الإيراني علي خامنئي، ووزير الخارجية، محمد جواد ظريف، ووزير الأمن والمخابرات، محمود علوي، وقادة عدة من كبار قادة الحرس الثوري، عقوبات متتالية فرضها ترمب على إيران لكن ما يعتبر ضربة موجعة إلى إيران هي تلك المتعلقة بالأنشطة النفطية، والتي هدفت إلى تصفير صادرات النفط الإيرانية والتي تمثل 80 بالمئة من إيرادات إيران، هذه العقوبات لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بسبب غياب الارادة الدولية لذلك، إضافة إلى محاولات إيران في التصدي لهذه العقوبات وإيجاد منافذ تمكنت من خلالها كسر العقوبات المفروضة عليها ولو بشكل محدود ذلك بوجود خبرات تمكنت من التقليل من ضرر العقوبات، هذه العقوبات وإن لم تحقق طموح واشنطن، إلا إنها تسببت بضرر كبير في الاقتصادي الإيراني، إذ وصل حجم التضخم إلى 41.2 بالمئة في عامي 2019 و2020، وهو مستوى لم يصل إليه الاقتصاد الإيراني منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1972، كما تقلص حجم الناتج المحلي إلى 7.6 بالمئة، وحدث انكماش بنسبة تتراوح بين –8 بالمئة و–6 بالمئة، وتراجعت قيمة العملة الإيرانية بشكل كبير، عوامل دفعت إلى تراجع الاستثمار الأجنبي في إيران.

العقوبات لم تمنع إيران من تطوير برنامجها النووي، والسير نحو مزيد من الخرق لبنود الاتفاق الذي انسحب منه ترمب عام 2018 بشكل رسمي، ولم تقيد من وجود إيران في مناطق نفوذها، إذ أصبحت إيران اللاعب الرئيسي في التصدي للثورة في سوريا والمسيطر على المشهد السياسي في العراق، القوى التي تهدد أمن السعودية من خلال جماعة الحوثي المدعومة من إيران، ناهيك عن التهديد الذي تسببه إيران إلى إسرائيل من خلال حزب الله وتمويله بالسلاح المتطور التدريب والدعم اللوجستي، لكن هذا لا ينفي حقيقة أن ادارة ترمب اتخذت اجراءات أنعكست على نفوذ

(8) مهدي. محمد، (2021)، السياسات الأمريكية لإدارة ترمب تجاه إيران وتأثيرها على علاقات البلدين في عهد بايدن، مركز الجزيرة للدراسات، ص 9–12.

إيران في المنطقة، ولعل أهم تلك الاجراءات هي اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سلماني عام 2020 في غارة استهدفت موكبه برفقة نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، بالقرب من مطار بغداد، وهي عملية عللتها الادارة الأمريكية بمحاولة ردع الهجمات التي تنوي إيران تنفيذها على المصالح الأمريكية بتخطيط سليماني، خطوة فرضت واقع جديد بشأن الوجود المريكي في العراق، إذ صوت البرلمان العراقي بعد هذه الخطوة على وجود مغادرة القوات الأجنبية من العراق واعتبروا ما حدث انتهاك لسيادة العراق، وبالفعل بدأت بعدها القوات الأمريكية بالانسحاب من العراق بشكل تدريجي والابقاء على الاستشاريين[9].

2.2 نهج الرئيس جو بايدن تجاه إيران

ما إن تسلم جو بايدن الادارة الأمريكية، حتى تغير أسلوب واشنطن في التعامل مع برنامج إيران النووي، فتحولت لغة التهديد والعقوبات إلى رغبة بفتح قنوات الحوار مع إيران والعودة إلى بنود الاتفاق النووي الذي أنسحبت منه واشنطن عام 2018 في عهد ترمب، ما بث الأمل في نفوس المسؤولين الإيرانيين، الذي أعتبروا فوز بايدن في الانتخابات سيفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة تتسم بالتعاون، لاسيما وإن جو بايدن كان أحد أعضاء الفريق المفاوض مع إيران في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما.

بعد تسلم الرئيس بايدن الادارة الأمريكية بقرابة أربعة أشهر أنطلقت مفاوضات العودة إلى الاتفاق النووي، الذي انسحب منه سلفه ترمب عام 2018، فانطلقت مفاوضات فيينا في أبريل 2021 وهدفها السيطرة على برنامج إيران النووي والصاروخي وجعله تحت الملاحظة الدولية، لكن هذه المفاوضات لم تحقق أهدافها حتى تاريخ اعداد هذه الورقة البحثية، بسبب اصرار إيران على رفع العقوبات عنها مقابل توقيع اتفاق جديد، بينما ترفض واشنطن تغيير أي من الاجراءات المفروضة على إيران قبل رضوخ إيران إلى جميع الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة، والدول المشاركة في المفاوضات، الموقف الأمريكي أعتبرته طهران مماطلة لرفع العقوبات عنها، لاسيما بعد أن

(9) مهدي. محمد، (2021)، السياسات الأمريكية لإدارة ترمب تجاه إيران وتأثيرها على علاقات البلدين في عهد بايدن، مركز الجزيرة للدراسات، ص 13-16

طالبت ادارة بايدن إيران بتقييد نشاطها في منطقة الشرق الأوسط وتدخلها في دوله، وجعله أحد بنود الاتفاق الجديد، إضافة

إلى بند خاص بتقييد النشاط الصاروخي الإيراني، الذي يثير مخاوف الغرب بشكل كبير، وإسرائيل بشكل خاص، التي حصلت على وعود من بايدن بعدم العودة للاتفاق النووي الإيراني وتوقيع اتفاق جديد يضمن أمن وسلامة إسرائيل من خلال تضمين بنود بشأن توسع إيران في دول الشرق الأوسط ويحد من تطوير برنامجها الصاروخي، إضافة إلى تحديد آلية تسمح للمفتشين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول المواقع النووية الإيرانية بحرية، وإعادة الكاميرات التي تقول إيران أنها دمرت بسبب عمليات التخريب التي طالت عدد من مواقعها النووية، نقاط أصبحت خلافية مع إيران، وعرقلت سير المفاوضات، التي شهدت انقطاعا بسبب انتخابات الإيرانية وإضافة الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي شروط جديدة، زادت من الملف تعقيدا[10].

بايدن وفريقه كان لهم عقيدة خاصة يرتكزون عليها في تعاملهم مع الملفات لاسيما الملف الإيراني، عقيدة تقترب من المدرسة الليبرالية، والتي تعتمد بشكل كبير على التفاوض وفتح قنوات الحوار والتوصل إلى اتفاق يضمن السلام في منطقة الشرق الأوسط، سياسة بايدن في المنطقة تقوم على معادلة ميزان القوى، ومنع طغيان قوى معينة على حساب أخرى، سياسة بايدن تقوم على التهدئة وتخفيف العقوبات الاقتصادية والتحرك الدبلوماسي الذي سينعكس في نهاية المطاف على سلوك اللاعبين الأساسيين في المنطقة، بايدن يرى أن احتواء إيران والسيطرة على نشاطها لايتم إلا من خلال الحوار والتفاوض واتباع الآليات المتبعة في القانون الدولي، لكنه في الوقت ذاته لا يتقبل نشاطاتها في المنطقة والتدخلات التي تقوم بها، وفي نفس الوقت ترفض إيران الانصياع إلى مخاوف بايدن.

(10) الصوافي. محمد، (2021)، ورقة سياسية (7)، قراءة خليجية لتوجهات بايدن نحو الشرق الأوسط، مركز تريند للبحوث والاستشارات، ص 19-24.

سياسة بايدن ورغبته بالتفاوض مع إيران والتوصل لاتفاق معها يواجه عدد من المعوقات أبرزها اللوبيات أو دوائر النفوذ الموجودة في الادارة الأمريكية، فالحسابات الانتخابية دائما يكون حاضرا في جميع المواقف والتعامل مع جميع الملفات، عدد من نواب الكونغرس المعارضين لابرام اتفاق مع ايران يحاولون دائما اجهاض محاولات التفاوض معها، إذ قدم النائب الجمهوري جو ويلسون مشروع قانون لمساءلة إيران بشأن انتهاكات حقوق الانسان وممارسة ميليشياتها المدعومة من الحرس الثوري الإيراني، كما يعتبر أمن إسرائيل من أهم المعايير التي على بايدن أن يأخذها بعين الاعتبار، فهو لايستطيع خسارة قادة اليمين المتطرف في إسرائيل، وهذا ما ترجمته خطاباته التي حاول من خلالها جذب الرأي العام لجماعات الضغط الإسرائيلية في الداخل الأمريكي[11].

اخراج اليهود من معادلة العلاقات بين واشنطن وطهران غير واردة، لما يملكه المجتمع اليهودي من مراكز قوى داخل الولايات المتحدة، أهم أسبابها هو ثراء اليهود وسيطرتهم على قرابة 12% من الاقتصاد الأمريكي، أمر يعطيها القدرة على تمويل الحملات الانتخابية بنسبة قد تصل إلى 60% من مجمل تكاليف تلك الحملات، إضافة إلى قدرة اليهود على تكوين مجموعات ضغط منظمة في مؤسسات وهيئات فعالة تتعاون في تحقيق أهدافها الرئيسية، عوامل تجعل الادارات الأمريكية تحمل وزنا لليهود، ولا تتمكن من اتخاذ قرار يتنافى مع المصالح الإسرائيلية، وبما إن إسرائيل من أشد المعارضين للتفاوض مع إيران، بسبب امتلاكها أسلحة تهدد وجود إسرائيل، حتى وإن كان ذلك ليس من خلال إيران بشكل مباشر، بل ربما يكون من خلال وكلائها في المنطقة مثل حزب الله في لبنان والفصائل في سوريا والعراق، فإن ادارة بايدن لن تتمكن من الخروج باتفاق مع إيران يتنافى مع روح التعاون مع حليفتها وشريكتها إسرائيل[12].

(11) عبد القادر. رامي، (2021)، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جو بايدن اتجاه إيران, مجلة مدارات إيرانية، العدد، اصدارات المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ص 142-144.

(12) خليل. أمينة، (2016)، العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية في فترة الرئيس أوباما تجاه الشرق الأوسط 2009-2016، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية.

الخاتمة:

مرت الخلافات بين الولايات المتحدة وإيران بمنعطفات عده، وشهدت العلاقات بين الجانبين توتر لأسباب كثيرة كان أبرزها برنامج إيران النووي وتطوير نشاطها الصاروخي واتهامات واشنطن لطهران بالتدخل في شؤون المنطقة ومحاولة الهيمنة على قراراتها السياسية من خلال دعم الميليشيات في دول مثل لبنان وسوريا والعراق، تدخلات تهدد حلفاء واشنطن في المنطقة وتثير مخاوفهم، ولاسيما السعودية والامارات، اللتان دخلتا في حرب باليمن ضد الحوثيين المدعومين من إيران، وبذلك أصبحت إيران تخوض حرب بالوكالة ضد حلفاء الولايات المتحدة، كما كان لتهديد حزب الله جنوب لبنان لإسرائيل عامل جديد يجعلها قلقة من تسليحه وتدريب عناصره، ما يدفعها إلى الضغط على الولايات المتحدة لاتخاذ اجراءات عقابية تجاه إيران لاضعاف أدواتها في المنطقة والمتمثلة بالميليشيات التي تهدد أمن إسرائيل سواء في لبنان أو سوريا، كل هذه العوامل كانت سبب رئيسي في تفاقم التوتر بين واشنطن وطهران، وكان الملف النووي الإيران هو الملف الأعقد الذي حاول الجانبين التوصل إلى اتفاق بشأنه، دون جدوى، فلجأت الادارات الأمريكية المتعاقبة إلى استخدام أوراق الضغط على إيران، وكان لكل إدارة طريقتها.

بعض الادارات لجأت إلى التلويح بتصعيد عسكري وفرض عقوبات اقتصادية أنهكت الاقتصاد الإيراني وأدخلت الشعب في دوامة من الضائقة المادية دفعتهم للنزول إلى الشارع باحتجاجات قوبلت بالقمع، وهي ورقة كانت تعمل إدارة ترمب على استغلالها ضد النظام الإيراني، إذ حاولت شق الصف الإيراني وخلق فجوة بين السلطة والشعب وخلق صراع داخلي يطيح بالنظام الذي لطالما شكل تهديدا للغرب عموما وللولايات المتحدة بشكل خاص، ادارات أخرى لجأت إلى الحوار وتوقيع اتفاقيات مع إيران تلزمها بقيود معينة، والهدف إيقافها عن تطوير برنامجها النووي والصاروخي، إضافة إلى منعها من التمدد أكثر نحو دول الشرق، وزيادة نفوذ الحرس الثوري في المنطقة، الاختلاف في السياسة الأمريكية تجاه إيران بين إدارة وأخرى تعود إلى اختلاف النهج الذي ينتمي إليه الرئيس الأمريكي، فالجمهوريون عرفوا بمواقفهم التي تميل إلى التهديد والتدخل

العسكري وفرض العقوبات، وهو ما قام به الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب، الذي تعرضت خلال إدارته إيران إلى أقوى موجة عقوبات تواجهاا في تاريخها، عقوبات اقتصادية أثقلت كاهل المجتمع الإيراني ودمرت البنى التحتية في البلاد، وحاصرت البلاد وحرمته من الاستفادة من موارده، عقوبات طالت حتى حلفاء إيران في المنطقة بالعراق ولبنان وسوريا، وذلك للتضييق أكثر على إيران واغلاق موارد التمويل التي من الممكن أن تلجأ لها طهران بعد عجزها عن الحصول على ما يكفيها من خلال استثمار مواردها، سياسة هي عكس ما قام به الرئيس جو بايدن، الذي فتح قنوات الحوار مع إيران بمجرد تسلمه

الادارة الأمريكية، فأنطلقت مفاوضات فيينا في أبريل 2021 في محاولة لإعادة إيران إلى طاولة المباحثات، والعودة إلى الاتفاق الذي انسحب منه دونالد ترمب، لكن بفرض مزيدا من الشروط التي تقيد نشاط إيران بشكل أوسع، لكن هذه المفاوضات لم تجد نفعا، فعادت لغة التهديد تخرج من البيت الأبيض بسبب عدم تجاوب إيران مع الأطراف المفاوضة وشروطها، ولم تتوصل المفاوضات إلى النتائج المرجوة منها، لغاية الفترة التي كتب بها البحث.

هدف الولايات المتحدة واحد، وهو تقييد نشاطات إيران التي يراها الغرب بأنها تهدد الأمن والسلم الدوليين وحماية حلفاؤها في المنطقة، وإن أختلفت الأساليب والطرق، وهذا ما تدركه إيران بشكل كامل محاولة كسب الوقت من خلال المفاوضات،

المصادر:

المصادر باللغة العربية:

(1) خليل. أمينة، (2016)، العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية في فترة الرئيس أوباما تجاه الشرق الأوسط 2009-2016، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية.

(2) الصوافي. محمد، (2021)، ورقة سياسية (7)، قراءة خليجية لتوجهات بايدن نحو الشرق الأوسط، مركز ترينذ للبحوث والاستشارات، ص19-24.

(3) عبد القادر. رامي، (2021)، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جو بايدن اتجاه إيران، مجلة مدارات إيرانية، العدد (12)، اصدارات المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ص142-144.

(4) غربي. هيبة، (2019)، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديموقراطي العربي، المجلد (02)، برلين، ص162

(5) لاوند. فيان & الشيباني. عدنان، (2019), الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الدولية والإقليمية/ دراسة في الجغرافية الياسية، جامعة بغداد، ص 37-40.

(6) مهدي. محمد، (2021)، السياسات الأمريكية لإدارة ترمب تجاه إيران وتأثيرها على علاقات البلدين في عهد بايدن، مركز الجزيرة للدراسات، ص 9-12.

(7) مهدي. محمد، (2021)، السياسات الأمريكية لإدارة ترمب تجاه إيران وتأثيرها على علاقات البلدين في عهد بايدن، مركز الجزيرة للدراسات، ص 13-16

المصادر باللغة الانكليزية:

(1) Tsegaye. Kebede, (2011), Iran's Nuclear Program, P 25

(2) Tsegaye. Kebede, (2011), Iran's Nuclear Program, P 40-47

(3) Tagma. H & Lenze .P, (2020), Understanding and Explaining the Iranian Nuclear Crisis, London, Library of Congress Control Number: 2020943841, P 50

(4) Hadžikadunić. E, (2014), Understanding Iranian Foreign Policy –The Case Of Iranian Nuclear Program- Epiphany Journal of Transdisciplinary Studies, P 9-10